معادلة الحقوق المشروعة والحدود الآمنة في مواجهة معادلة الدولة الفلسطينية والمملكة المتحدة
الانسان الفلسطيني في نهاية الأمر هو القضية

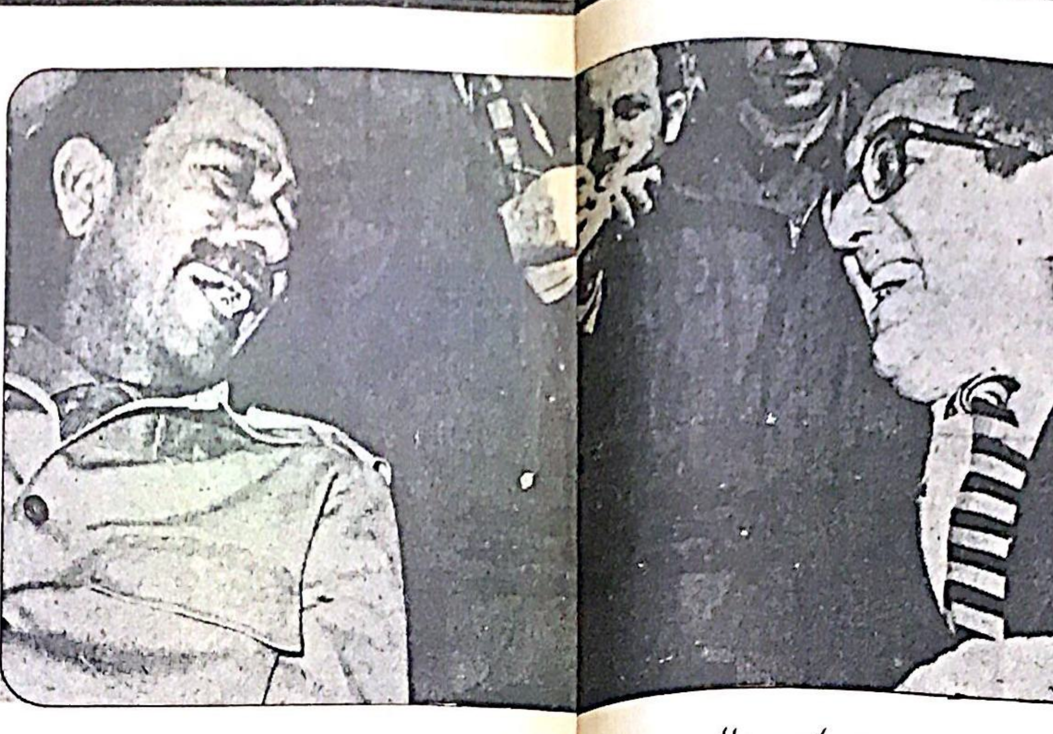

ب - ان الانتصار المسلح هو البداية الحقيقية للسلم العربي .

ج - ان الامن القومي، وليس الامن الاقليمي، يجب ان يكون هو منطلق النضال ، وبذلك يكون ساحة المعركة هي كل الوطن العربي ، وخاصة اراضي دول المواجهة .

د - عدم فصل الاقتصاد العربي عن النضال العربي في المجال الدولي وان يكون كل شيء للمعركة .

هـ - ان يكون زمام المبادرة في ايدينا وليس في يد الدول الكبرى .

و - التأكيد على ان الخلاف مع النظام الاردني هو خلاف حول موقف هذا النظام من القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، وبالتالي فان الموقف العربي المناقض مع الموقف الاردني يجب ان لا يتغير الا بتغير الموقف الاردني بشكل جذري قولا وممارسة .

ان وضع هذا التصور بخطوطه العريضة كاف ان يكون رأيا عن طبيعة هذه الانظمة ونظرة المقاومة الى المعركة مع العدو بابعادها الوطنية والقومية.

الفلسطينيون وحركة التحرر الوطني العربية :

لم يشهد الشعب الفلسطيني ولا في مرحلة من مراحل نضاله الوطني التحرري ، عزلة اقليمية او تبورا قوميا ، بل اكدت مجموعة نضالات الشعب الفلسطيني اصالة روحه الوطنية العربية وانفتاحه على حركة التحرر الوطني العربي منذ العشرينات . وقد جاء تاريخ الشعب الفلسطيني المعاصر شاهدا على ذلك، اذ شهدت المنطقة العربية ما بعد الخمسينات الناصرية والقومية العربية ولم يخل حزب عربي او منظمة من وجود عناصر وكوادر فلسطينية فاعلة واحيانا مؤسسة باتجاه الارتباط العضوي لشعبنا وقضيته بالقضية العربية . وقد توجت حركة المقاومة الفلسطينية التي لعبت دورا طلائعيا في المنطقة هذا التوجه بفعلها اليومي من خلال العملية الثورية التي مثلتها فيما بعد حزيران فاتحة بذلك حركة التمرد على الواقع المذل .

من هنا يتبين لنا ان اي نظرة لطبيعة الصراع الذي تخوضه جماهيرنا في مواجهة اعدائها بمنظار جزئي او اقليمي غير قادرة على رؤية الترابط الجدلي فيما بين المسار العربي لخريطة التناقض بين شعوب الامة العربية واعدائها ، سيكون قاصرا عن وضع التصور العلمي لفهم طبيعة العدو وقوى الثورة .

لقد شهد عام ١٩٧٢ انعطافا في علاقة حركة المقاومة الفلسطينية بحركة التحرر الوطني العربية ، كونه مثل نقطة استقطاب لمجموع قواها على تباين انتماءاتها وميولها لتشكل مدخلا جديدا في تاريخها وبرنامجا موحدا (الجبهة العربية المشاركة) ضمن الحد الادنى ، لكن هذا كان يعني الشيء الكثير والكبير خاصة وانه جاء ردا على حالة الانحسار والحصار لقوى حركة التحرر والتقدم في المنطقة بدءا بمجازر الاردن مرورا بضربة الحزب الشيوعي السوداني من قبل الطغمة العسكرية نهاية بهجمات الرجعية السعودية المكررة على حركة التحرر التقدمية في الخليج واليمن الديمقراطي .

ان جماهيرنا لن تسمح باي انفكاك بين حركتها الطلائعية المسلحة والحركة الوطنية العربية وان اي سقوط لحركة المقاومة الفلسطينية في دوامة المفاوضات او المشاريع التصفوية للقضية سيعني ذلك وبالضرورة ، وسيكون اول ظاهرة سلبية في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية وسيؤدي الى عزلها داخل اطار مشوه ، سرعان ما يحيل الواقع الفلسطيني الى موقف انفعالي يحمل في طياته نشوء كانتون فلسطيني. وهذا بالضرورة لا يعنينا ولا يعني حركة التحرر الوطني من مسؤولياتها التاريخية كون مسيرتنا تعرضت ولاكثر من مرة وفي اكثر من موقع لان تكون ضحية ضعف الحركة الوطنية العربية واهتزاز بناها السياسية والتنظيمية وعدم قدرتها على التقاط انفاسها في حسم معاركها مع الانظمة ذات الصفة الرجعية والاستسلامية ، وكونها اسيرة النضالات التقليدية ، وهذا الواقع يؤكد على اهمية ودور حركة التحرر الفلسطيني وفعلها التصاعد باتجاه التكاتف المشترك ، وليس الاقلاع عن تحمل المسؤولية النضالية المشتركة بالتلهي بالحقوق الحزينة .

الامبريالية وتصوراتها المستقبلية للمنطقة :

لن تكف الامبريالية عن طيبة خاطر عن وضع المخططات الملائمة مع طموحاتها لوضع التصورات المادية للمنطقة العربية موضع الاقرار النهائي مبتدئة بالاخراج منتهية بالشكل .

- ان الامبريالية الاميركية وعملها الصهيونية تلوحان بالنسبة الخاصة بالارض المحتلة حتى تستدرجان الانظمة العربية المعنية الى تقديم التنازلات والتراجعات على حساب المصلحة الوطنية وعلى حساب القوى الوطنية ، وعلى حساب الاراضي العربية المحتلة بما يخدم الهدف النهائي للامبريالية والصهيونية في المنطقة وهو اعادة ترتيب الاوضاع الداخلية والسياسية فيها حتى تفرض الولايات المتحدة واسرائيل سيطرتهما الكاملة عليها .

ان الترهات التي تصدر عن بعض الانظمة وكانما اكتشفت الغرائب بقولها (اننا وجدنا انفسنا بمواجهة امركا) ما هي الا في ابسط حالاتها تعبيرا عن عهر سياسي يمتاز بالوقاحة، ان الامبريالية تركز في توجهها للمنطقة وحتى في اعتى ازمتها منطلقة من نقطتين اساسيتين :

أ - تجميد الصراع في المنطقة عند نقطة معينة تتلاءم مع الصيغة التي تراها لقرار مجلس الامن.

ب - اعادة ترتيب خارطة المنطقة سياسيا بما يتوافق واستمرار مصالحها ، وتوسيع نفوذ ركائزها السياسية (مثال دور السعودية في القرار السياسي) .

* تقرير مركز التخطيط رقم ٣٧ تاريخ ٥-٣-١٩٧٣

لقد حازت الرجعية العربية ممثلة في النظام السعودي على جملة انجازات سبقتها الاشتراطات المتكررة على الانظمة العربية المعنية بالاحتلال المباشر لقسم من اراضيها ، وكان ابرزها مجموع القرارات التي اتخذت في عام ١٩٧٢ في مصر .

واتبعت بالقرارات البترولية المعلنة ، على اثر اندلاع القتال في تشرين اول واظهار القيمة الرقمية في السخاء ، لتكون الثقل السياسي في صياغة القرارات السياسية ، وقد وضع ذلك من الرعب الذي اصابها بدخول العراق طرفا فاعلا في التفاعل على الجبهة السورية ، بما يعنيه هذا الدخول من فعل مؤثر ليس في كمية الخسائر التي سيوقعها في صفوف العدو فحسب ، بل بتنامي دوره في القرار السياسي الذي لم يسمح قرار السوء ٣٣٨ له باخذ مداه. وقد ظهر رد الفعل الاول بدفع الالوية الاردنية واللواء السعودي من اراضي ما يسمى (بالجبهة الشرقية) حتى لا تعزل الرجعيات عن الفعل في مستقبل المنطقة اولا والشيء الاهم حتى لا تاخذ المبادرة اطراف وطنية في المنطقة .

ان الاحداث الاخيرة وما حملته من معاني كثيرة فيها الايجابي والسلبي الا انها ومن جديد احالت القضية برمتها الى يد البيت الابيض وتمثيله دور الابوة على الاطراف المتصارعة، وقد جاء كلام انور السادات في مؤتمره الصحفي الاخير وتعيين اسماعيل فهمي ليؤكد هذا الدور ويعطيه القيمة الكبرى في اجراء « الضغوطات» على اسرائيل ، لاتمام صفقة التسوية ، من هنا لن يكون كيسنجر الا الرجل الامين لمصالح الامبريالية بحيث سيضع الدعم الامريكي العسكري لاسرائيل في كفة والارتماء المصري لايجاد الحل في الكفة الاخرى ويمارس دور الضغوطات المتوازية لفرض حل قد يكون جزئيا بما يعني تناول السويس وسيناء ويصبح الامر متناولا بمجموعة صيغ اولها واسرعها صيغة حل مصري-اسرائيلي، يتحقق بذلك :

١ - تجنب قوة اساسية عربية امام اي احتمال لا يرضي الاطراف العربية .

٢ - تدمير اخر ما يمكن من الجسور مع الاتحاد السوفياتي .

٣ - تعزيز دور الرجعية السعودية بفرض سياسات اقتصادية ، مدعومة باموال النفط .

٤ - عزلة عن المنطقة والقضية واضعاف قوى اليسار وتعزيز القوى الانعزالية المصرية .

٥ - تهزيل الموقف العربي من الاطراف الاقرب الى القبول بنصف القرارات ، ووضعه امام اختيارات صعبة وموازين قوى جديدة اضيفت لموقف العدو .

ان اي حلول مجتزاة او جزئية عملية ستلجا لها الامبريالية لتوسيع استغلالها الاقتصادي تعوض لها الى حد كبير عن النقص في الميزان التجاري التصديري الذي اصابها خلال الاعوام الماضية وتجعلها اكثر قدرة على التنافس حتى مع حلفائها في حلف الاطلسي (دول السوق الاوروبية المشتركة) .

ان الامبريالية الاميركية لا يمكن ان يخطر ببالها للحظة ان تعطي او تسمح بانتصار عربي مهما كان جزئيا وحتى لو حصل فهي ستلجا لوسائل عديدة في تجييره لمصلحة مركزاتها الرجعية في المنطقة ، ولن تكون بذلك خسرت شيئا ، وحتى اسرائيل لو تنازلت عن القليل فهو بالاصل من ارباحها وليس من الرأسمال.

ان الجواب الوحيد على الامبريالية ومخططاتها لا يكمن بالسماح لها بتمزيق المنطقة من جديد على هوى مصالحها بل بوضوح الرؤيا السليمة لوحدة القوى المصارعة لقوى الامبريالية وحلفائها، لان القوى الثورية لن تكون رومانسية اذا رفعت من حجم تفاؤلها بالنصر وعززت حيثيات سمة العصر (عصر انتصار الاشتراكية والشعوب المناضلة وهزيمة الامبريالية) .

وان الاكتفاء والقبول بمنطق التوازنات الدولية وتصور خارطة المستقبل على ضوء التطورات الاقتصادية وما تحمل في احشائها من امكانيات التغيير ستكون بذلك حكمت على نفسها بالبرنشتانية التي لفظها لينين وشن عليها حربا باسلة .

وهذا التفاعل ركيزته الاساسية العامل الذاتي المؤثر في وتيرة حركة التاريخ لدفع عجلتها باسرع مما ينتظر الاقتصاديون .

الدولة الفلسطينية والثمن المطلوب :

بالرغم من كل ما تعدد من ايجابيات تشرين، الا انه يبقى واضحا ان ما قبل تشرين كانت تشهد المنطقة ميلان الكفة ورجحانها لمصلحة العدو الصهيوني ، وجاء تشرين ليضع الكفة العربية في المقابل، لكنه لم يستند الى دعوى الاستمرار في القتال ليجعلها راجحة بحيث يفرض شروطه من موقعها وتأثيراته .

من هنا ان اي منطق يدعي القدرة على اخذ ما هو وارد في الصفحة الاولى من قرار ٢٤٢ (اي الانسحاب من اراضي او الاراضي التي احتلت في حزيران) ويترك ما هو وارد في الصفحة الثانية من (رسم خريطة الحدود الآمنة وانهاء حالة الحرب) منطق اعجز من ان يرى ارنبة انفه .

وهنا السؤال المطروح على الفلسطينيين :

ما هو الثمن الذي سيقدم مقابل الصفحة الاولى؟ هل هو الاعتراف ؟ ام الرسم المشترك للحدود الآمنة ؟ الى وضع قوات دولية او تحت اشراف دولي لاعوام ؟ ام القبول بكونفدرالية عربية اسرائيلية ؟

يمكن ان نتجاهل كل هذه الاثمان المرشحة على طاولات المفاوضات وناخذ الاقل ترددا في القرارات الدولية : هو الانفتاح الاقتصادي:

ان نظرة علمية متواضعة على خارطة التطورات الاقتصادية في اسرائيل بما تعنيه من تفوق تكنولوجي وصناعات متطورة خفيفة وثقيلة ووسائل العمل الحديثة تجعلنا امام دولة صناعية تسير وفق النهج الرأسمالي الاوروبي الامريكي.

وفي المقابل حشد سكاني عربي في رقعة جغرافية محدودة ، بل موارد طبيعية او ناحية متخلف يستهلك اكثر مما ينتج يعتمد الهجرة للعمل اكثر من تركيز الجهد المحلي للانتاج . هاتان الصورتان متقابلتان ماذا سيكون الوضع الجديد لهما على مدى اعوام :

١ - يد عاملة في القسم الصناعي الاقرب من المانيا والخليج ومن الدرجة الثالثة .

٢ - سوق استهلاكي واسع لتقبل البضائع المتطورة دوما .

٣ - مد جسور التوسع الاقتصادي من القطري الى القومي بواسطة الوكلاء التجاريين معتمدا المنافسة اساس تغلغله في الاسواق العربية .

٤ - اخراج اسرائيل من نهج التوسع العسكري لوضعها في الموقع الذي رسمته لها الصهيونية المرتبطة بالرأسمالية العالمية . ونقلها الى نهج الاستعمار الاقتصادي الاقل كلفة والاكثر فائدة.

ان هذا المسار الذي ستكون عليه رؤى المستقبل ضمن معطيات الواقع ، سيعني تثبيتا لموقع رأسمالي امبريالي في المنطقة، تصبح فيه مظاهر الاضطهاد اكثر قسوة على الانسان الفلسطيني والعربي من الفترات السابقة ، بتحول فيها الانسان العربي الى مستنقع العبودية التي ستستند فيها قوى التضليل الى مقولات الحق التاريخي وحمية مساره وتحمل مجتمعها القطري والقومي الى براغي صغيرة في آلة الامبريالية المقيتة .

ان الحركة الصهيونية ليست في الاصل الا تعبيرا عن مرحلة اقتصادية محدودة عاشتها طلائع الصهيونية في اوروبا وحضنت بها سفاحا وولدتها على ارض فلسطين .

وما ظهر من مرتكزات واعمدة في اسرائيل طيلة اكثر من ربع قرن لا يتجاوز ولا بحال من الاحوال الثلاث اعمدة التي تقوم عليها هيكل الصهيونية الحديث في المنطقة وهي :

١ - السند الاقتصادي المدعوم بقوى الرأسمال العالمي .

٢ - القوى البشرية المهاجرة لتكون القوى المنتجة .

٣ - المؤسسة العسكرية والتي هي في الاصل في خدمة المركز الاول وحماية المركز الثاني.

ان هذه المرتكزات الاساسية لدولة العدو الصهيوني هي التي تفرض على اسرائيل ربطها بشرطي الضمان الاساسيين المترابطين الامن الاسرائيلي والحدود الآمنة . وهذا بالضرورة لا يعني عزلها عن المخطط الامبريالي العالمي لتصور اوضاع منطقة الشرق الاوسط بل هو جزء من دورته الدموية كما عبر عنها نيكسون في رسالته للعالم بتاريخ ٩-٢-١٩٧٢ بقوله : ان السلام سيحرر طاقات وموارد الشرق الاوسط من اجل المشاريع الاجدى من التطوير الاقتصادي والاجتماعي ، والولايات المتحدة تتطلع في امل نحو عهد جديد من العلاقات السلمية وذات المنفعة المتبادلة مع كل دول المنطقة وشعوبها ، وتحقيق هذه الامال - امالها وامالنا - يتوقف على تحقيق السلام . فهذا هو سلامهم المنشود فما هو الجواب ؟

قبل الدخول في الاجوبة لا بد من الاشارة الى عناوين العناصر المعوقة لامكانية تحقيق تسوية عاجلة مع بقاء احتمال التسويات الجزئية بين العرب واسرائيل واردة اي بتكرار تجربة رودس (الهدنة العربية الاسرائيلية) . وقد يتحول تصاعد العناصر المعوقة الى مظهر رئيسي يتحكم الى حد كبير في سياسات المنطقة ويعود من جديد صورة اللاسلم واللا حرب .

١ - ان الانقسام الذي يشهده العالم في الموقف الدولي حول صيغ او صيغة الحل لقضية الشرق الاوسط لم يقف عند حدود التحكم به من طرفي القوى (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية) بل انتقل الى الدول التي بدأت تشعر ان مصالحها الخاصة بها (وفق السياسات التي رسمتها دول السوق الاوروبية المشتركة) تفرض عليها الانفكاك الجزئي المتدرج عن نهج السياسة الامريكية في العالم .

٢ - بروز العناد الاسرائيلي مجددا على السطح (تصريحات غولدا مائير) كأحد العناصر المهمة وخاصة باستنادها الى الدفتر الامريكي المفتوح بالدعم العسكري والنقدي في اعادة موازين القوى كما كانت عليه قبل ٦ تشرين اول تتحدث باهمية المؤسسة العسكرية اولا من حيث اساسية موقعه الى جانب الثغرات التي فتحتها قوات العدو في خاصرة السويس غربا وراس الجولان شمالا .

٣ - الاوضاع الداخلية العربية وعلى الاخص في المواقع القابلة في قرار ٢٤٢ وما ولدته المعركة من اتجاه ايجابي بامكانية استمرار القتال لخلق عوامل قوة جديدة في الموقف العربي والذي لا يتيح لهذه الانظمة بالسهولة التي تتصورها قبول المفاوضات ، وهي تعاني من ورطة دعواتها وفرط انبساط يدها لقبول الحلول .

٤ - الرفض الفلسطيني والذي لم تتضح معالمه في موقف موحد حتى الان والذي تحاول بعض التحالفات شده باتجاه القبول وما يمكن ان يحمل في طياته من مخاطر سياسية على مستقبل القوى القابلة او الشبه راضية .

٥ - الانظمة العربية الرافضة لقرار مجلس الامن بما يمكن ان تقوم به على الرغم من محدوديته لكنه سيبقى نفع الانظمة القابلة كون قبولها سيعطي انظمة الرفض امكانية ان تتحول الى قواعد استقطاب المعارضة الوطنية العربية والمساعدة في خلق عوامل رفض محلية جديدة نحو باتجاه محاربة او اسقاط تلك الانظمة .

٦ - النظام الاردني وخوفه الشديد من ان يخرج من الحفل بلا رف على ضوء التخويف الامريكي له من ان يكون الفلسطينيون (وخاصة المقاومة) الطرف المنافس له في احد مكاسب جزئية من فلسطين على حساب رقعة مملكته وحجمها السياسي الجديد في المنطقة .

ان ايراد هذه العناصر دون الغوص في تفاصيلها يعطينا من ادراك اهمية العوامل المتحدة والمتصارعة من داخل عناصر المعوقات .

ان وضع هذه النقاط الست في بحثنا يجعلنا اقدر على تحديد دورنا كقوة رفض في الساحة والمنطقة كمانعين وفاعلين في المتغيرات بالاتجاه الذي يبرر رفضنا المبدئي لكل مشاريع التسويات والصفقات المعروضة .

١ - اخذ الموقف المبدئي والموحد كاطار نتحرك من خلاله فلسطينيا وعربيا ودوليا كون المنظمة هي الجهة الفلسطينية الوحيدة التي تحوز الاعتراف بشرعيتها كممثل للشعب الفلسطيني (الانظمة العربية ، مؤتمر دول عدم الانحياز ، المعسكر الاشتراكي) ولا يمكن لهذه القوى ان تتجاهل بساطة هذا العامل وتعزز قوته وفتح طريق البدائل .

٢ - تجاوز جدار الرعب من التخويف بأسوء الاحتمالات والعزلة والموت منفردين والذبح العسكري ... الخ. بوضع الاساس الحاسم (العامل الذاتي) موضع دراسة واقرار واستخراج برامج المستقبل التي تضمن الصمود والاستمرار

٣ - تدعيم العلاقات السياسية مع جبهة الرفض العربية الرسمية ووضعها امام مسؤوليات الموقف لما يمكن ان تحمله من تبعات عملية وتوظيف امكاناتها لدعم الذراع المقاتل وتوسيع آفاقه رغم ما يحمله الدرب من مصاعب ومتاعب الا انه سيبقى اقل خطرا من الوقوع فريسة الخوف من ساعة الصفر .

٤ - وضع المقياس السياسي كاساس في تحديد الموقف والموقع وتفصيل تلقيه (الصمود او التصفية) وتفصيله باعطائه الاولوية عن مقياس البقاء العسكري الفعلي او عدمه ، وتحمل مصاعب تطوير العمل في الداخل والخارج وفق متطلبات المرحلة .

٥ - الاهتمام الجاد لا النظري لتجذير توجهنا في النضال ضد النظام الاردني الرجعي باقامة الجبهة الوطنية الفلسطينية - الاردنية ووضع المخططات المرحلية والبعيدة لذلك ، مدعمة بالارادة القادرة على قيادة جماهيرنا نحوه والتصدي لقواه المادية والسياسية .

٦ - وضع الصيغ اللائمة لاقامة الجبهة التقدمية العربية الملتزمة بقناعة ببرنامج وآفاق الثورة العربية وتدعيم دورها لتأخذ موقعها السياسي الفاعل من التطورات المستجدة على الساحة العربية ووضع العلاقة معها في المقام الاول عن العلاقة بالانظمة .

٧ - بقاء التحالفات العالمية نامية ومتطورة بالرغم من كل ما يحصل من تباين في وجهات النظر والمواقف ، وان لا تسقط اسرى الدعوى الديماغوجية والمشبوهة في وضع الجميع وكل خارطة العالم في سلة واحدة .

ان فعلنا الذاتي في تحقيق وانجاز هذه المبادىء سيكون المخرج الحقيقي من المأزق السياسي الذي نواجهه ، وسيبقى العامل الذاتي هو الاصل في القرار ، وان لم نكن بمقدورنا في هذه المرحلة ان نمنع صدور القرار ، لكن وبالتأكيد بامكاننا ان نفرض طريقة بدلا ان نختار اسلوب نعبد الطرق امامه .

والشعوب المناضلة وطلائعها الثورية لا تخاف الموانع التي تعرض طريق مسيرتها بل تتجاوزها مكملة بذلك طابور اخبار الثقة لتتقدم الى الخنادق الاولى من المواجهة .

■■